مجلة كلية الشرطة للعلوم الأمنية والمجتمعية
عدد خاص - المؤتمر السنوي الثاني لسنة ١٤٤٧ هـ-٢٠٢٥ م

التحديات التي تواجه الاقتصاد العراقي بين ثنائية الأزمات والأمن المجتمعي

The Challenges Facing the Iraqi Economy Between the Duality of Crises and Societal Security

الاستاذ المساعد الدكتور: احمد حمدي الحسيني
الجامعة المستنصرية
كلية الإدارة والاقتصاد
قسم العلوم المالية والمصرفية
dr.ahmad_hamdy@uomustansiriyah.edu.iq

Asst. Prof. Dr.Ahmed Hamdi Al-Hussaini
Al-Mustansiriyah University
College of Administration and Economics – Department of Financial and Banking Sciences
dr.ahmad_hamdy@uomustansiriyah.edu.iq

١٤٤٧هـ ٢٠٢٥م

المستخلص

يواجه الاقتصـــاد العراقي العديد من التحديات وعلى مختلف الاصـــعدة والمتمثلة بالتحديات الاقتصـــادية ، والامنية ، والاجتماعية ، والثقافية ...وغيرها من التحديات الاخرى والتي تشـكل خطرا على البنية الاقتصـادية للبلد وتهديدا مباشـرا للنسـيج الوطني العراقي ، وتحاول الدراسـة الحالية البحث في ابرز التحديات الاقتصـــادية التي واجهت ومازالت تواجه العراق والتي من المؤكد ان تنعكس تبعاتها على الامن المجتمعي العراقي ولعل في مقدمتها مشـــكلتي البطالة والفقر والتي تكون نتائجها مباشرة في زعزعة الامن المجتمعي ، تنقسم الدراسة الحالية الى ثلاث مباحث ، تم مناقشـة مفهومي الازمات والامن المجتمعي في مبحثها الاول ، اما المبحث الثاني فقد خصص لمناقشة واقع الاقتصاد العراقي وابرز التحديات التي تواجهه ، وصولا الى المبحث الثالث التي تناول ابرز الاستنتاجات والتوصيات .

Abstract:

The Iraqi economy faces many challenges at various levels, including economic, security, social, cultural, and other challenges that pose a threat to the country's economic structure and a direct threat to the Iraqi national fabric. This study attempts to examine the most prominent economic challenges that Iraq has faced and continues to face, the consequences of which will undoubtedly be reflected in the security of Iraqi society. Perhaps foremost among these challenges are unemployment and poverty, which directly undermine social security. The current study is divided into three sections. The first section discusses the concepts of crises and social security, while the second section is devoted to discussing the reality of the Iraqi economy and the most prominent challenges it faces. The third section presents the most prominent conclusions and recommendations.

المقدمة:

عرفت الأزمات المالية منذ القدم ويتأثر بها الجميع سواء كانوا أفرادا ام جماعات ام منظمات ام دول، ويترتب على تلك الأزمات اثارا متعددة، اقتصادية، اجتماعية، بيئية، ونفسية. ومع تنوع وتباين شدتها واختلاف افرازاتها وتأثيراتها، كانت محل اهتمام كثير من المفكرين والباحثين على اختلاف تخصصاتهم وانتماءاتهم الفكرية. لقد انجر عن تلك الأزمات التي شهدها العالم عدة اثار، مما دفع بحكومات الدول التي تعرضت الى تلك الأزمات والمنظمات المالية الدولية والإقليمية، والخبراء المتخصصين في هذا المجال، الى البحث عن سبل معالجة تلك الأزمات والسعي من اجل تجنب وقوع مثيلاتها في المستقبل، او التصدي بها للتخفيف من اضرارها.

والاقتصاد العراقي ومازال يواجه العديد من التحديات وعلى كافة الصعد السياسية ، والامنية ، والاجتماعية ، والثقافية ، والبيئية ، والصحية ..وغيرها من التحديات التي ألمت به ولعل سوء الادارة للموارد المالية والبشرية وسوء التخطيط وعدم وجود الرؤية الإستراتيجية لمواجهة الازمات تعد من ابرز الاسباب التي جعلت من الاقتصاد العراقي عرضة للصدمات والازمات المالية والاقتصادية والتي انعكست في مراحل متقدمة في امنه المجتمعي ، فانتشار ظاهرة البطالة خصوصا في صفوف الشباب من الفئات العمرية ١٨-٤٥ سنة ، وزيادة معدلات الفقر، واستفشاء الاوبئة والامراض ماهي الا نتائج لهشاشة ذلك الاقتصاد وعدم قدرته على مواجهة وامتصاص الصدمات الخارجية .

١. **هدف الدراسة:** تهدف الدراسة الحالية الى اعطاء تصورات مفاهيمية عن ماهية الازمات المالية والاقتصادية من جهة، ومن جهة اخرى التعريف بمفهوم الامن المجتمعي وذلك لوجود ترابط بين مفاهيم الازمات والامن المجتمعي.

٢. **أهمية الدراسة:** تبرز اهمية الدراسة الحالية في انها تناقش واحدة من اهم مشكلات العصر الحالي وهي قضية الامن المجتمعي من خلال ربط تحقيق ذلك الامن بالاستقرار الاقتصادي للبلد ومدى قدرته في مواجهة وامتصاص الصدمات المالية والاقتصادية الخارجية منها والداخلية.

٣. **فرضية الدراسة:** تنطلق الدراسة من فرضية مفادها: (ان تحقيق الامن المجتمعي يتطلب توافر جملة من المتطلبات وأبرزها تحقيق الاستقرار الاقتصادي والمالي).

٤. **مشكلة الدراسة:** تتجلى مشكلة الدراسة الحالية في انها تناقش وتحلل متطلب انساني مهم جدا وهو الأمن المجتمعي، وان تحقيق ذلك لا يتم من دون تحقيق الاستقرار الاقتصادي وخلق اقتصاد يستطيع التصدي للازمات الاقتصادية والمالية، ووضع اسس بناء اقتصاد منتج يكون قادر على استيعاب قوة العمل وخلق وظائف مدرة للدخل لتحقيق الاستقرار المجتمعي.

٥. **منهجية الدراسة:** ستعتمد الدراسة الحالية على المنهج الوصفي التحليلي في التوصل الى اثبات او نفي فرضية الدراسة، كما وستعتمد على البيانات الصادرة من مؤسسات حكومية رصينة محلية او دولية كأداة للتحليل.

٦. **النطاق المكاني والزماني:** ركزت الدراسة الحالية على البعد المكاني والزماني، اذ مثلت جمهورية العراق البعد المكاني للدراسة متمثلة بالمجتمع العراقي، اما البعد الزماني فقد ركزت الدراسة على المدة الممتدة بين الاعوام (٢٠١٠-٢٠٢٤).

١. المبحث الاول

الأزمات المالية والاقتصادية والأمن المجتمعي ... مدخل مفاهيمي

١.١ : مفهوم الازمات المالية:

ان مفهوم الازمات المالية (Financial Crises) ليس مفهوما حديثا ، وانما ارتبط باقتصادات الدول وعلى اختلاف مشاربها ومذاهبها الاقتصادية ، فاقتصاديو الرأسمالية عرفوا الازمة المالية بانها ((موقف تتضارب فيه العوامل ويؤدي التغير في الاسباب الى تغير معتبر في النتائج)) (حسين ،١٩٨٧) ، كما وعرفها قسم اخر بانها ((نتاج مجموعة من العوامل المتتابعة والمتراكمة تغذي كل منها الاخر الى ان تصل الى حالة الانفجار)) (الزناتي) ، اما E.Barthalon فيرى الازمة بأنها ((ارتفاعاً شديداً في الطلب على النقود لأغراض احتياطية)) (شحاتة) ، اما Eichengreen&Porets فيريان بأن الازمة المالية هي ((اضطراب او اختلال يصيب الاسواق المالية ويتميز بانخفاض شديد في اسعار الاصول وعدم الملاءة او عدم قدرة المدينين والوسطاء على التسديد ، وينتشر هذا الاختلال عبر النظام المالي على شكل تفرعات بشكل يعمل على تباطؤ او عرقلة قدرة الاسواق على تخصيص رؤوس الاموال في الاقتصاد بشكل فعال)) (الشيخ ،٢٠٠٩) .

اما F.S.Mishkin فقد صاغ مفهوما مغايرا للازمة المالية فقد عرفها بانها ((عجز الاسواق المالية عن توفير رؤوس الاموال الكافية للمستثمرين)) (Mishkin,2004) ، ومن خلال المفاهيم المتنوعة السابقة يمكن القول بان هناك سمات مشتركة في جميع المفاهيم تعمل على خلق اطار عام لمفهوم الازمة المالية والاقتصادية ، وابرز تلك السمات هي :

١. الاضطراب الحاد والمفاجئ في الاسواق المالية والنقدية .

٢. الاضطراب الحاد في الاسعار العامة للأسواق المختلفة سواء اسواق السلع والخدمات ام اسواق المواد الاولية، ام اسواق العمل.

٣. التعقيد والتداخل والتشابك في العوامل والاسباب .

٤. نقص المعلومات الكافية عن الازمات وبالتالي تعطيل آليات التنبؤ المعول عليها في الأسواق

٥. الاضطراب الحاد والعميق في اسواق الدول المختلفة والتي تتعامل مع بلدان الازمة على وفق المصالح الإستراتيجية الدولية.

٦. التصاعد المتواصل وبوتائر متزايدة الى درجات عالية من حالات عدم اليقين والشك في البدائل المطروحة لمجابهة الاحداث المتصارعة .

٧. اختلال التوازن بين الادخار والاستثمار ومن ثم بين الانتاج والاستهلاك المحلي والدولي.

٨. الاحجام عن الانفاق الا للضرورات القصوى .

وتأسيسا على ما سبق ومن اجل فك الالتباس بين المفاهيم المتداخلة والمتنوعة للازمة المالية فقد تبنت الدراسة مفهوما شاملا للازمة المالية وهو: (حدث مفاجئ يتضمن اضطراب حاد في المتغيرات الاقتصادية الكلية ، مصحوبا بانخفاض في قيمة العملة المحلية لبلد الازمة ، اضافة الى الانخفاض في الاحتياطيات الاجنبية وتوسع مفرط في القروض الخارجية ، واضطرابات حادة في الاسواق المالية وتراجع في قيمة الاصول المالية ، بحيث يكون عندها النظام المالي في حالة اعسار وهشاشة وعدم قدرة على اداء مهامه الرئيسة).

٢.١ : أنواع الأزمات المالية والاقتصادية:

تتنوع الازمات المالية والاقتصادية بحسب مصادر الازمة واسبابها، وتؤكد العديد من الدراسات الحديثة بأن كل الازمات المالية في البلدان المتقدمة او الناشئة على حد سواء تكون مسبوقة

بطريقة او اخرى بما يسمى بازمات العملة (Accuracy Crises) ، اذ اكدت دراسة اجراها ثلة من من خبراء المنظمات الدولية وعلى رأسهم (كامينسكي ، روز ،شاس ، .... واخرون) (Kaminsky&Others,1995) بأن معظم الازمات المالية والاقتصادية تكون مسبوقة بأزمة عملة ، وفي كل الاحوال يمكن تصنيف الازمات الى عدة انواع :

١.الأزمات المصرفية (Banking Crises) :

يمكن تعريف الازمة المصرفية بأنها ((ذلك الموقف الذي تضطر فيه المصارف ونتيجة للتسارع الفعلي او المحتمل بسحب الاموال منها ، او نتيجة لاحتمال اخفاق المؤسسات المصرفية في اداء مهامها على النحو الصحيح)) (IMF,1996) ، وهناك نوعين من الازمات المصرفية النوع الاول ناتج عن السحوبات المفاجئة والكبيرة للودائع المصرفية ويسمى ازمة السيولة (Liquidity Crisis) ، اما النوع الثاني فيسمى ازمة الائتمان او ازمة الاعسار (Credit or Insolvency Crisis) وهي الحالة التي لا تستطيع معها المصارف تسديد او الايفاء بطلبات سحب الودائع .

٢.أزمة العملة أو أزمة ميزان المدفوعات او الازمة النقدية (Currency or Balance of Payments Crisis or Accuracy Crisis) :

يعرفها Choi بانها:((انخفاض شديد في قيمة العملة الوطنية يسبقه او يصاحبه هبوط حاد في الاحتياطيات الاجنبية لدى السلطات النقدية ، وتبرز معالم الازمة من ملاحظة اتجاه الافراد والشركات نحو تحويل الموجودات المالية والنقدية بالعملة الوطنية الى عملات اجنبية لتجنب الهبوط المتوقع في قيمة العملة الوطنية والذي يحدث نتيجة لاختلال الاقتصاد الكلي)) (جميل ، ٢٠٠٣) ، وتحدث هذه الازمة عندما تتعرض عملة بلد ما الى هجوم مضاربي شديد ، مما يفرض على السلطات النقدية تخفيض قيمة العملة وبالتالي حدوث انهيار في سعر الصرف .

٣.ازمة اســـواق المال " حالة الفقاعات " (Financial Markets Crisis, Bubbles Case):

يمكن تعريف هذا النوع من الازمات بانه: ((اضـطراب في السـوق المالي الذي يكون فيه سـوء الاختيار والمخاطرة المعنوية سـيئة لدرجة ان سـوق المال يكون غير قادر على توجيه الاموال بكفاءة الى الجهات التي يكون لديها افضـل الفرص الاسـتثمارية)) (بن حسـين ، ١٩٩٥) ، وتحدث حالة الفقاعة عندما يكون الهدف من شـراء الاصـول هو تحقيق ربح سـريع ناتج عن ارتفاع سعر الاصل كنتيجة للمضـاربة ، وليس بسبب قدرة الاصـل على توليد الدخل وفي هذه الحالة يصبح انهيار اسعار الاصول مسألة وقت وخصوصا عندما يكون هناك اتجاه قوي لبيع تلك الاصول (Rouseau & Kim,2007) .

٢.١ : الأمن المجتمعي ، المفهوم والرؤية :

يعد مفهوم الأمن المجتمعي (Social Security) من المفاهيم المثيرة للإهتمام في المجتمعات الانســـانية وعلى تنوعها واختلاف عاداتها وتقاليدها ، إذ يعد الامن المجتمعي من التحديات الجديدة والتي برزت بشـــكل جلي ابان الحرب الباردة بين المعســـكر الغربي المتمثل بالولايات المتحدة الامريكية والمعسـكر الشـرقي المتمثل بالاتحاد السـوفيتي سـابقا ، ويلقى هذا المفهوم اهتماما واسع النطاق في الاوساط الامنية والاقتصادية والسياسية والاجتماعية كونه ينص على ان المجتمع هو موضـــوع الامن واطاره المجتمعي ، ولعل من ابرز المفاهيم التي ناقشـــت واوضـــحت مفهوم الامن المجتمعي هو ماذهب اليه باري – بوزان Barry – Buzan اذ عرف الامن المجتمعي بأنه: ((حماية المجتمع من كافة التهديدات التي تمس هويته وقيمه الاساسية المشتركة ، والدين والعقيدة ، واللغة ، وثقافته بشكل عام)) (Buzan , 1991) .

اما Waever فقد عرف الامن المجتمعي بانه :((قدرة المجتمع على الاســـتمرار في طابعه الاساسي في ظل الظروف المتغيرة والتهديدات المحتملة او الفعلية ،وبشكل اكثر تحديدا فالامر يتعلق باستدامة الانماط الاساسية المكونة لهوية المجتمع مثل اللغة، الدين ، الثقافة ، القيم في ظل ظروف مقبولة للتغيير)) (Pauls , 2019) .

وقد تنوعت النظريات التي ناقشـــت مفهوم الامن المجتمعي فمنها النظريات التقليدية والتي وضـعت قبل بدء الحرب الباردة والتي كانت ترتكز على مفهوم ان الامن المجتمعي لايتحقق الا من خلال توفير القوة العسكرية للبلد المدعومة بالحنكة السياسية ، ولكن بعد الحرب الباردة ومع تغير المفاهيم المجتمعية برزت الى الســطح مدرســة كوبنهاغن والتي تبنت مفهوما اخر للامن المجتمعي ، ارتكزت تلك المفاهيم على نظريات (الامن غير التقليدي) او ما يسـمى (بالنظريات البنائية الاجتماعية) ، اذ ووفقا لمنظور هذه المدرســـة فان مفهوم الامن المجتمعي يشـــكل انعكاســا لتفاعل الصـــراعات الداخلية مع العوالم الخارجية ، خصـــوصـــا مع العولمة واثارها وتشـابكاتها المعقدة والمتعددة (قوجيلي ، ٢٠١٤)، وتأسـيسـا على ما سـبق يمكن المقارنة بين المدارس التقليدية ومدرســة كوبنهاغن في تفسـيرها ومفهومها ورؤيتها للأمن المجتمعي، الجدول الآتي يبين ذلك :

جدول (١)

الفرق بين المدارس التقليدية ومدرسة كوبنهاغن في تفسيرها للامن

مؤشرات المقارنة	الامن الدولاتي (الواقعية ، الواقعية الجديدة)	الامن المجتمعي (مدرسة كوبنهاغن)
الامن لمن ؟	الدول	المجموعات والاقليات
القيم المهددة	الوحدة الجغرافية ، الاستقلال	الهوية المجموعاتية

الامن في مواجهة اي مخاطر ؟	المأزق الامني	المأزق المجتمعي
مصادر التهديد	الدول الاخرى	السلطة ، المجتمع ، الدول الاخرى او المجموعات الاخرى
وسائل تحقيق الامن	القوة العسكرية ، التسلح ، توازن القوى ، تدخل القوى العظمى لضبط سلوكيات الدول ، القوة الاقتصادية	استخدام وسائل الضغط ، تفعيل النهج الدبلوماسي ، التنمية الاقتصادية المستدامة

- المصـــدر: عادل زقاع ، اعادة صـــياغة مفهوم الامن – برنامج البحث في الامن المجتمعي ، الموسوعة الجزائرية للدراسات السياسية والاستراتيجية ، www.politics-dz.com .

من خلال ما تقدم يتضـــح بأن نظرية كوبنهاغن جاءت بمفاهيم جديدة للامن المجتمعي تختلف عن المفاهيم التي تبنتها النظريات التقليدية من حيث القيم ، ومصـادر التهديد ، ووسـائل تحقيق الامن، ومن الجدير بالذكر ان مدرسة كوبنهاغن حددت ايضـا مصـادر التهديد التي تهدد الامن عموما والامن المجتمعي بشكل خاص ، والجدول الاتي يوضح تلك المصادر:

جدول (٢)

التهديدات الأمنية ومصادرها بحسب رؤية مدرسة كوبنهاغن

التهديدات الرئيسية	الهجرة	المنافسة الافقية	المنافسة العمودية
تهديدات اخرى	عدوان داخلي او خارجي	قمع الاقليات	منع استخدام اقلية للغتها

- المصدر : Hawre H.Hama, State Security and Human Society,2017;p.5

يتضح من الجدول السابق بأن هناك مصدرين للتهديدات الامنية بحسب رؤية مدرسة كوبنهاغن تتمثل بالتهديدات الرئيسة والتي من اهمها الهجرة والتي يقصد بها التغيرات على مستوى التركيبة المجتمعية والسكانية والتي تؤدي في مراحل متقدمة منها الى تغيرات ديموغرافية ، اما المصدر الثاني من مصادر التهديدات الرئيسة فهو المنافسة الافقية والتي يقصد بها تهديد المجتمع من خلال التأثر بالثقافات المهينة والدخيلة عليه من خارج الحدود ، اما المصدر الثالث فهو المنافسة العمودية والمقصود بها ان الامن المجتمعي مهدد من خلال عمليات الدمج والانفصال ، اما المصادر الاخرى للتهديدات الامنية فتتعلق بفقدان الاقاليم المرتبطة بالمركز لهويتها القومية ، وايضا قمع الاقليات من قبل الحكومات الاتحادية مثل ممارسة الابادة الجماعية ضد مجموعة معينة ، ومنع استخدام اللغة الخاصة بالاقليات او المجموعات الاثنية او العرقية .

وفي العراق فقد عمدت الحكومات المتعاقبة بعد تغيير النظام السياسي على رسم ستراتيجيات للأمن القومي العراقي تمثل الرؤية الوطنية العراقية لتحقيق الامن المجتمعي ، فقد صممت الاستراتيجية الاولى للأمن الوطني العراقي للاعوام (٢٠٠٧-٢٠١٠) ، ثم تلتها الاستراتيجية الثانية للأعوام (٢٠١٠-٢٠١٦) ، واخيرا الاستراتيجية الثالثة والتي جاءت تحت عنوان (العراق اولا) للأعوام (٢٠٢٥-٢٠٣٠) ، وجميع تلك الاستراتيجيات اشتركت بأهداف رئيسية يمكن اجمالها بالاتي :

الهدف الاول: تطوير منظومة الامن والدفاع لتحقيق الامن الداخلي والخارجي

الهدف الثاني: بناء اقتصاد قوي متنوع تنموي ومستدام

الهدف الثالث: بناء شراكات اقليمية ودولية متوازنة ومتفاعلة

الهدف الرابع: تعزيز الامن المجتمعي وحماية التنوع والتعايش السلمي

الهدف الخامس: اعتماد نظام خدمات كفوء يتناسب وحاجات الشعب

٢. المبحث الثاني

واقع الاقتصاد العراقي رؤية تحليلية

عانى الاقتصاد العراقي وما زال يعاني من تعقيدات وتحديات متعددة، اذ يمتزج فيه تاريخ طويل من الاعتماد على مورد يكاد يكون وحيدا لتمويل انشـــطته الاقتصـــادية ، ناهيك عن تحديات اخرى منها ما يتعلق بالوضـــع الداخلي للبلد واخرى تتعلق بالخارج ، وقد تبنت الدراســة الحالية جملة من ابرز التحديات والتي يعتقد بانها تشكل تحديات اساسية تواجهها الحكومة العراقية :

١.٢ : التحديات الداخلية :

هناك جملة من التحديات الداخلية التي تواجه الاقتصـــاد العراقي وتجعل منه اقتصـــادا هشـــا ومكشوفاً امام الصدمات والازمات الاقتصادية ، ومن ابرز تلك التحديات :

١.الاقتصاد الريعي : اذ يعد العراق ثاني اكبر منتج للنفط الخام في منظمة اوبك، ويشكل النفط المصـدر الرئيس للايرادات والنشـاط الحكومي، وهذا الاعتماد المفرط على مورد النفط يجعل من الاقتصاد العراقي حساسا جدا للتغيرات في اسعار النفط العالمية

٢.الفساد المالي والاداري: يصـنف العراق من بين الدول الاكثر فسـادا في العالم ، وهذا الفسـاد المالي والاداري المســتشــري في مختلف مفاصــل الدولة يعد تحديا قويا جدا ويعيق من عملية التنمية الاقتصادية ويقلل من الاداء الحكومي وفاعلية المشاريع الاستثمارية .

٣.البنية التحتية : اذ يشكل تدهور البنى التحتية تحديا آخر امام الحكومة العراقية ، خاصـة في قطاعات الكهرباء والمياه والطرق ، ويمثل عائقا اخر امام استدامة النمو الاقتصادي .

٤. البطالة والفقر : بالرغم من الايرادات المرتفعة نسبيا التي حققتها الحكومة العراقية ، فان الاقتصاد العراقي يعاني من ارتفاع كبير في معدلات البطالة والفقر، ما يؤدي الى زيادة مخاطر وتهديدات الامن المجتمعي بسبب الاضطرابات الاجتماعية والسياسية .

٥. ضعف القطاع الخاص : اذ يؤشر في العراق ضعف القطاع الخاص ، وذلك لعدم قدرة هذا القطاع على المنافسة او توفير فرص العمل الكافية ، نظرا لهيمنة القطاع العام وهيمنة الشركات الاجنبية على النشاطات الاقتصادية في بعض القطاعات الاقتصادية .

٢.٢ : التحديات الخارجية :

يواجه الاقتصاد العراقي جملة من التحديات الخارجية تضاف الى التحديات الداخلية السابقة ، وعلى النحو الآتي :

١. التغيرات المناخية: يواجه العراق تحديات بيئية خطيرة جدا متمثلة بمظاهر الاحتباس الحراري والتصحر ، وزيادة نسبة تلوث الهواء ، ما يؤثر بشكل رئيسي على قطاعي الزراعة والثروة الحيوانية من جهة ، والقطاع الصحي من جهة اخرى .

٢. التدخلات الاقليمية : اذ تؤثر التوترات والتدخلات الاقليمية في الشأن العراقي على الاستقرار السياسي والامني والاقتصادي والمجتمعي في العراق ، ويعيق من جهود التنمية واستدامة النمو الاقتصادي .

٣. الديون الخارجية : تواجه الحكومة العراقية تحديا حقيقيا في ادارة الدين العام الخارجي ، مما يخلق ضغوطا اضافية على الموازنة العامة العراقية ويقلل من قدرتها على تمويل المشاريع التنموية .

تأسيسا على ماتقدم يتضح من خلال استعراض ابرز التحديات الداخلية والخارجية التي تواجه العراق بأن استمرار الاعتماد على مورد وحيد لتمويل الانشطة التشغيلية والاستثمارية للبلد يشكل

تهديدا مباشرا ويعد قناة ناقلة للازمات والصدمات الخارجية ، والشكل الاتي يبين مدى الاعتماد المفرط للاقتصـــاد العراقي على مورد النفط الخام في تكوين الناتج المحلي الاجمالي قياســـا بالموارد الاقتصادية الاخرى:

جدول (١)

نسبة مساهمة النفط الخام في تكوين الناتج المحلي الاجمالي قياسا بالموارد الاخرى (٢٠١٠-٢٠٢٤)(%)

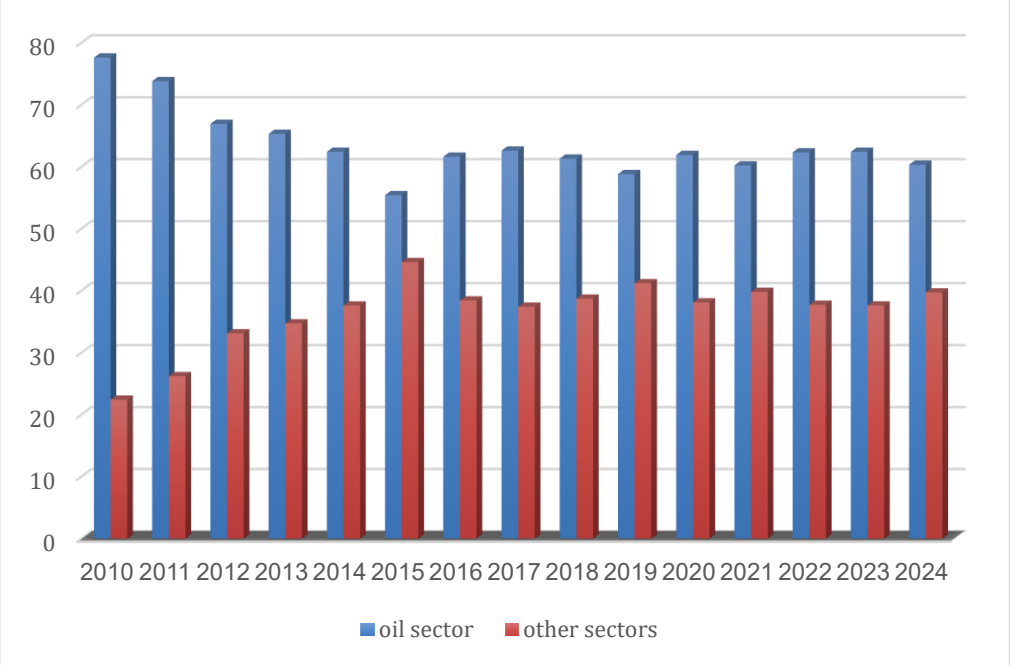

- المصدر : اعداد الباحث استنادا الى ، البنك المركزي العراقي ، التقارير الاقتصادية للاعوام ٢٠١٠-٢٠٢٤.

من الشكل السابق يتضح مدى هيمنة القطاع النفطي على تكوين الناتج المحلي الاجمالي قياسا بالقطاعات الاقتصادية الاخرى، وهذا ما يجعل من الاقتصاد العراقي اكثر عرضة للصدمات السعرية الخارجية مما يؤثر في نشاطه الاقتصادي .

ومن التحديات الاخرى التي تواجه الاقتصاد العراقي هو هيمنة الايرادات النفطية على اجمالي الايرادات العامة الممولة للموازنة العامة للدولة، وهذا يؤشر مدى الاختلال في بنية الموازنة العامة العراقية وضعف مصادر التمويل الاخرى ، والشكل الآتي يوضح ذلك :

شكل (٢)

هيمنة الإيرادات النفطية قياسا بالإيرادات الاخرى (٢٠١٠-٢٠٢٤)(مليار دينار عراقي)

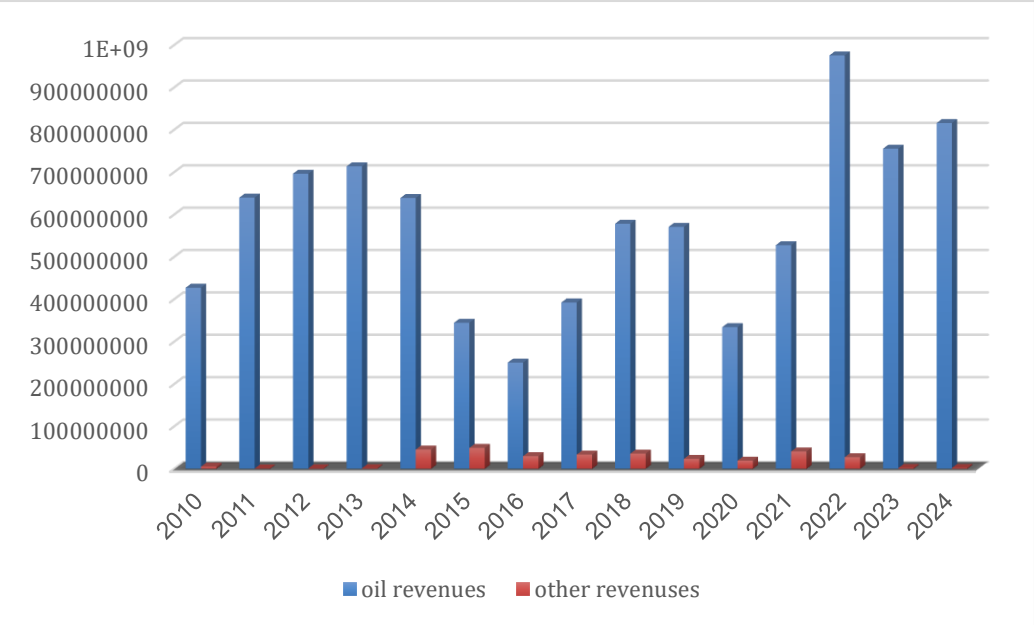

- المصدر: اعداد الباحث استنادا الى، البنك المركزي العراقي، التقارير الاقتصادية للأعوام ٢٠١٠-٢٠٢٤.

من الشكل السابق يتضح مدى الاختلال الهيكلي في بنية الايرادات العامة الحكومية ويؤشر مدى اعتماد الاقتصاد العراقي على ايرادات النفط الخام في تمويل عملياته الاقتصادية.

كما اعلنت وزارة التخطيط، نتائج المسح الاجتماعي والاقتصادي للأسرة في العراق، والذي نفذته هيأة الاحصاء بالتعاون مع هيأة الاحصاء في اقليم كردستان، وبدعم من البنك الدولي، وشمل جميع محافظات العراق واظهرت نتائج المسح عن تراجع نسبة الفقر في العراق الى (١٧.٥) عما كانت عليه عام ٢٠١٨ اذ بلغت في حينها (٢٠.٠٥٪) ، والجدول الاتي يبين اهم النتائج التي تمخض عنها المسح لعام ٢٠٢٥ :

جدول (٣)

نتائج المسح الاجتماعي والاقتصادي للاسرة في العراق ٢٠٢٥

المؤشر	النسبة او المبلغ
متوسط حجم الاسرة	٥,٩ فرد
نسبة اكتظاظ الوحدات السكنية	٢٩٪
متوسط الانفاق الشهري للفرد	٢٤٨,٦٠٠ دينار
متوسط الانفاق الشهري للاسرة	١,٤٦٧,٠٠٠ دينار
متوسط الدخل الشهري للفرد	٢٠١,٣٠٠ دينار
متوسط الدخل الشهري للاسرة	١,١٨٨,٠٠٠ دينار
معدل البطالة للفئة العمرية ١٥ سنة فاكثر	١٣,٥٪
معدل السكان النشيطين اقتصاديا للفئة العمرية ١٥ سنة فاكثر	٣٨,١٪

نسبة عدد الاسر التي تمتلك بطاقة تموينية	٪٩٦,٤
نسبة الافراد المصابين بامراض مزمنة	٪١٥,٢
نسبة الافراد الذين يمتلكون مساكن يعيشون فيها	٪٧٧,٦
نسبة الاسر الذين ترتبط مساكنهم بشبكة المياه الوطنية	٪٨٦,٥
نسبة الاسر الذين ترتبط مساكنهم بشبكة الكهرباء الوطنية	٪٩٦,٨
نسبة الاسر التي تمتلك حيازات زراعية	٪١٥,٥
نسبة الاسر التي تمتلك حيازات غير زراعية	٪٨,٢

- المصدر : اعداد الباحث استنادا الى: وزارة التخطيط ، نتائج المسح الاجتماعي والاقتصادي للاسرة في العراق ، ٢٠٢٥ ، www.mop.gov.iq .

اما على مستوى المحافظات فالجدول الاتي يوضح المحافظات العراقية الاعلى والاقل فقرا لعام ٢٠٢٥ قياسا بنتائج الاعوام السابقة :

جدول (٤)

المحافظات العراقية الاعلى والاقل فقرا لعام ٢٠٢٥ قياسا بالاعوام السابقة

المحافظات من الأكثرالى الاقل فقرا	نسبة مؤشر الفقر ٢٠٢٥(%)	نسبة مؤشر الفقر للاعوام السابقة (%)
المثنى	٪٤٠	٪٥٢

بابل	٪٣٥,٧	٪٤٢
ذي قار	٪١٥	٪٤٠
السليمانية	٪٨	٪١١
اربيل	٪٧	٪٩

- المصدر: اعداد الباحث استنادا الى: وزارة التخطيط ، نتائج المسح الاجتماعي والاقتصادي للاسرة في العراق ، ٢٠٢٥ ، www.mop.gov.iq .

وفي عموم المحافظات يلاحظ انخفاض مؤشر نسبة الفقر لعام ٢٠٢٥ عما كانت عليه في الاعوام السابقة بحسب نتائج المسح الاجتماعي والاقتصادي للأسرة.

وبالرغم من النتائج الايجابية السابقة فيما يخص احوال المعيشة في العراق، ما يزال الاقتصاد العراقي يعاني من الانكشاف الاقتصادي على العالم الخارجي، وهذا ما يزيد فرص تعرضه للهزات الاقتصادية والازمات المالية، والشكل البياني الآتي يبين نسب الانكشاف الاقتصادي للاقتصاد العراقي :

شكل (٣)

نسب الانكشاف الاقتصادي للاقتصاد العراقي للفترة ٢٠١٠-٢٠٢٤ (%)

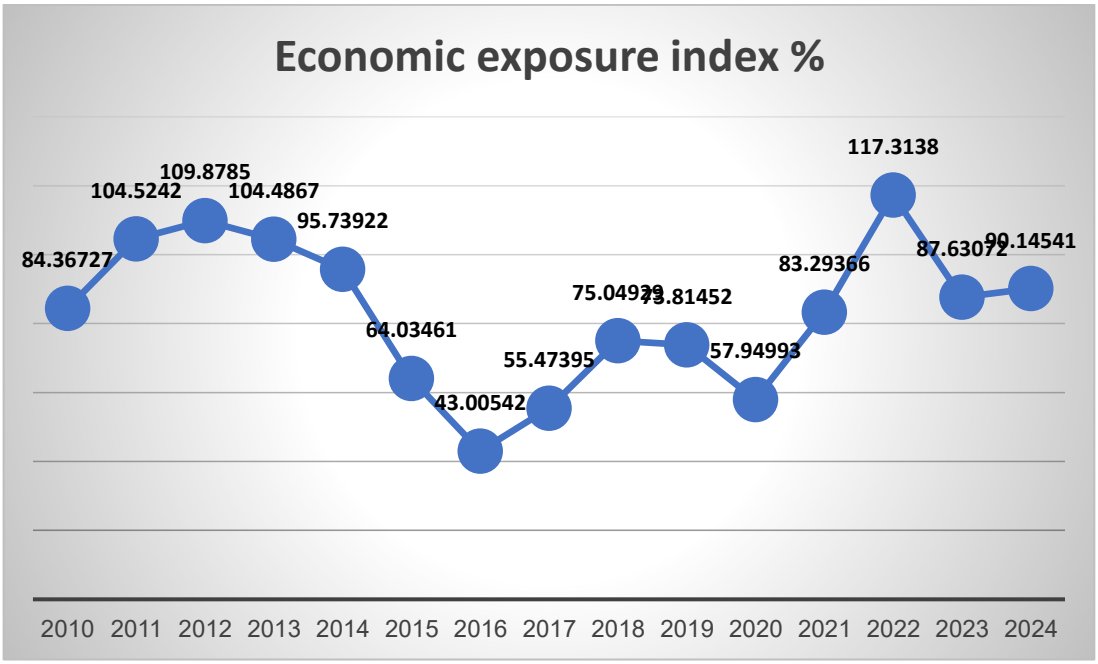

- المصدر: اعداد الباحث استنادا الى ، احصاءات البنك المركزي العراقي للسنوات ٢٠٠٥-٢٠٢٤ ، https://cbi.iq/page/145

من الشكل السابق يتضح ان الاقتصاد العراقي يعاني من انكشافا اقتصاديا وبنسب اعلى من النسب الطبيعية وهذا ما يجعله عرضة للصدمات الاقتصادية والمالية الخارجية.

٣. المبحث الثالث

الاستنتاجات والتوصيات

مما تقدم ومن خلال استعراض المفاهيم النظرية والفكرية للازمات المالية والاقتصادية واستعراض مفهوم الامن المجتمعي من وجهة نظر المدارس الفكرية المختلفة ، وكذلك توضيح

وتحليل ابرز التحديات التي تواجه الاقتصاد العراقي وتجعل منه بيئة غير خصبة لتحقيق الامن المجتمعي ، توصلت الدراسة الى جملة من الاستنتاجات والتوصيات يمكن سردها بالآتي :

- **الاستنتاجات:**

١. من خلال الاستعراض النظري لمفاهيم الازمة المالية والاقتصادية وبالرغم من اختلاف التعاريف الخاصة بالازمات ، الا ان جميع المفاهيم تتفق على ان عدم الاستقرار الاقتصادي والمالي والنقدي تجعل من الاقتصادات اكثر عرضة للصدمات الخارجية والداخلية وبما ينعكس سلبا على عدم تحقيق الامن المجتمعي .

٢. ان استمرار اعتماد الاقتصاد العراقي على انتاج وتصدير النفط الخام في تكوين الناتج المحلي الاجمالي وانخفاض مساهمة القطاعات الحيوية الاخرى في تكوين هذا الناتج ، سيزيد مما يسمى بـ (هيمنة القطاع العام) وهذا يقود الى زيادة ما يسمى بأثر ألمزاحمة (Crowded Effect) وبالتالي عدم قدرة الاقتصاد على استيعاب معدلات البطالة المرتفعة مما يزيد من احتمالات زيادة حالات المشاكل الامنية والاجتماعية وبما ينعكس سلبا على الامن المجتمعي بشكل عام .

٣. ما يزال الاقتصاد العراقي يعاني من الاختلالات البنيوية في هيكله الاقتصادي بسبب هيمنة القطاع النفطي على مجمل النشاط الاقتصادي، وهذا ما يزيد من فرص تعرض الاقتصاد العراقي الى الهزات والصدمات الاقتصادية والمالية الخارجية بسبب زيادة معدلات انكشافه الاقتصادي والتجاري، وبالتالي عدم توفر شروط ومقومات تحقيق الامن المجتمعي .

٤. عدم تحقق فرضية الدراسة والقائلة بان تحقيق الامن المجتمعي يحتاج الى تحقيق الاستقرار الاقتصادي والامني والسياسي والاجتماعي، بسبب استمرار المشكلات الاقتصادية المبينة في الدراسة من جهة، والمشاكل السياسية والامنية التي ما يزال يعاني منها العراق جهة اخرى.

- **التوصيات:**

١. ضرورة الإسراع بسن القوانين والتشريعات الخاصة بتشجيع الاستثمار في القطاعات الاقتصادية غير النفطية من اجل خلق بيئة اقتصادية متنوعة وتنويع مصادر الدخل القومي والتي من شأنها تحقيق شروط استدامة النمو الاقتصادي وبما ينعكس ايجابا في تحقيق الامن المجتمعي .

٢. ضرورة التوجيه الحكومي الشديد على فرض تعليمات تجبر الشركات النفطية الاجنبية العاملة في العراق على زيادة نسب تشغيل الايدي العاملة العراقية وبرواتب مجزية ، من خلال إعادة النظر في العقود النفطية وجولات التراخيص المبرمة بين الجانبين العراقي والاجنبي ، وهذا سيكون له اثراً ايجابياً جدا على تحقيق الاستقرار الاجتماعي والامني وخصوصا في المحافظات العراقية النفطية مما يزيد من فرص تحقيق الامن المجتمعي .

٣. زيادة التخصيصات المالية الموجهة للقطاع الخاص من اجل تشجيعه على الاستثمار في القطاعات الاقتصادية المدرة للدخل وخلق فرص عمل اضافية من اجل استيعاب فائض قوة العمل والتخفيف من معدلات البطالة وبما يسهم في خلق بيئة مجتمعية آمنة تزيد فيها فرص تحقيق الامن المجتمعي.

٤. تشجيع الاستثمار الاجنبي المباشر من خلال اعادة النظر في خارطة الاستثمارات الوطنية وطرح المزيد من الفرص الاستثمارية والتسهيلات الائتمانية للمستثمرين الاجانب، وتشجيع

الاستثمار في القطاعات الاقتصادية التي من شأنها تنويع الصادرات العراقية وبما يسهم في تخفيف معدلات الانكشاف الاقتصادي والتجاري وخلق مصدات تعمل على حماية الاقتصاد العراقي من الصدمات الاقتصادية والمالية الخارجية وزيادة معدلات الاستقرار المالي والاقتصادي مما يزيد من فرص تحقق الامن المجتمعي .

المصادر العربية والاجنبية:

اولا : المصادر العربية :

١. البنك المركزي العراقي ، التقارير الاقتصادية للاعوام ٢٠١٠-٢٠٢٤.

٢. احصاءات البنك المركزي العراقي للسنوات ٢٠٠٥-٢٠٢٤ ، https://cbi.iq/page/145.

٣. الداوي الشيخ ، الازمة المالية العالمية ..انعكاساتها وحلولها ، بحث مشارك في مؤتمر " الازمة المالية العالمية وكيفية علاجها من منظور الاقتصاد الغربي والاسلامي " ، جامعة الجنان ، طرابلس ، لبنان ، ١٣-١٤ اذار ، ٢٠٠٩ ، ص ٢ .

٤. حسين شحاتة ، ازمة النظام المالي العالمي في ميزان الاقتصاد الاسلامي ، سلسلة بحوث ودراسات في الفكر الاقتصادي الاسلامي ، بحث منشور على موقع www.Islamhouse.com .

٥. سيد احمد قوجيلي ، الدراسات الامنية النقدية (مقاربة جديدة لاعادة تعريف الامن) ، المركز العلمي للدراسات السياسية ، عمان ، ٢٠١٤ ، ص ٣٢ .

٦. محمود الزناتي ، تحليل الازمات ، مكتبة مدبولي ، بدون تاريخ ، مصر ، ص ٤٢ .

٧. عادل زقاع ، اعادة صياغة مفهوم الامن – برنامج البحث في الامن المجتمعي ، الموسوعة الجزائرية للدراسات السياسية والاستراتيجية ، www.politics-dz.com.

٨. صالح ياسر حسين ، ملاحظات منهجية حول مفهوم الازمة المالية العالمية ، " اطروحات " ، العدد الثالث عشر ، السنة الثالثة ، ١٩٨٧ ، ص ٤١ .

٩. هيل عجمي جميل ، الازمات المالية ، مفهومها ومؤشراتها وامكانية التنبؤ بها في بلدان مختارة ، مجلة جامعة دمشق ، المجلد التاسع عشر ، العدد الاول ، ٢٠٠٣، ص ٢٨١.

١٠. وزارة التخطيط ، نتائج المســح الاجتماعي والاقتصــادي للاســرة في العراق ، ٢٠٢٥ ، www.mop.gov.iq .

ثانيا : المصادر الاجنبية :

1. Buzan, B.1991. New Patterns of Global Security in the Twenty-First Century. International affairs (Royal Institute of International Affairs 1994), 67(3), 431-451.
2. Craciela Kaminsky and Others, "Leading Indicators of Currency Crisis in Emerging Markets: The lesson from 1995, Bookings Papers of Economic Activities: 1, Bookings Institution, p.147.
3. Fredric S.Mishkin, "The Economics of Money, Banking and Financial Markets", Seventh edition, USA, 2004, p. 177.
4. IMF, World Economic Outlook, May 1996, p.91.
5. Peter Rouseau and Jong Kim, "Credit Markets and the propagation of Korea's 1997 Financial Crisis ", Southern Economic Journal, (Vol 74, No.2), 2007; pp.524-528.
6. Paul S. (2019). Societal Security. In: Romaniuk S., Thapa M., Marton P. (eds) The Palgrave.